Australian Government

Australian Charities and Not-for-profits Commission

معايير الحوكمة

تحدد معايير الحوكمة كيفية إدارة مؤسسة خيرية مسجلة لدى المفوضية الأسترالية للمؤسسات الخيرية والمنظمات غير الربحية. وهي تغطي عمليات المؤسسة الخيرية وأنشطتها وعلاقاتها. لكي يتم التسجيل والحفاظ عليها، يجب على المؤسسة الخيرية أن تستوفي هذه المعايير.

المعايير هي مبادئ سامية، وليست قواعد صارمة خطوة بخطوة، لذلك تختار كل مؤسسة خيرية إجراءات معقولة تتناسب مع حجمها وغرضها وأنشطتها.

تساعد هذه المعايير المؤسسات الخيرية على البقاء في أعمالها الخيرية، والعمل وفقًا للقانون، والمساءلة والمسؤولية. كما أنها تدعم ثقة الجمهور، ما يُمكّن المؤسسة الخيرية من مواصلة الحصول على الدعم لأعمالها الخيرية. بعض المؤسسات الخيرية الدينية التي تستوفي معايير محددة غير ملزمة باتباع هذه المعايير.

هناك ستة معايير للحوكمة.

يتطلب معيار الحوكمة 1 أن تكون المؤسسة الخيرية غير ربحية وأن تعمل على تحقيق غرضها الخيري - مثل التعليم أو الدين أو مساعدة المحتاجين أو حماية البيئة.

لتحقيق هذا المعيار، يتعين على المؤسسة الخيرية توضيح غايتها بوضوح في الوثيقة الحاكمة، والتي قد تُسمى أيضاً دستورها أو قواعدها النموذجية أو صك الائتمان. كما ينبغي لها أن تعمل يومياً بما يتماشى مع غايتها، وأن تُسهّل هذا الهدف على الجمهور للعثور عليه ، على سبيل المثال عبر موقعها الإلكتروني أو صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، أو بنشر الوثيقة الحاكمة في سجل المؤسسات الخيرية التابع للمفوضية الأسترالية للمؤسسات الخيرية والمنظمات غير الربحية.

يتعلق **معيار الحوكمة 2** بالمساءلة أمام الأعضاء.

إذا كان للمؤسسة الخيرية أعضاء، فينبغي عليها اتخاذ خطوات معقولة لمنحهم فرصاً حقيقية لطرح الأسئلة، وإبداء المخاوف، والبقاء على اطلاع دائم بكيفية إدارة المؤسسة. قد يشمل ذلك عقد اجتماع سنوي يتيح للأعضاء طرح الأسئلة أو التصويت على المسائل المهمة. كما يعني ذلك تبادل المعلومات حول الأنشطة والأمور المالية، ووضع آليات واضحة وبسيطة تُمكّن الأعضاء من إبداء مخاوفهم بشأن إدارة المؤسسة، وتعيين أعضاء مجلس الإدارة أو اللجان.

يتطلب **معيار الحوكمة 3** الامتثال للقوانين الأسترالية.

يجب على المؤسسات الخيرية تجنب ارتكاب الجرائم الخطيرة أو المخالفات المدنية الجسيمة. ويمكن الحد من مخاطر المشاكل من خلال الإلمام بالقوانين الأساسية التي تنظم عمل المؤسسة الخيرية، وحماية أموالها وأصولها، واستخدام قائمة مراجعة بسيطة لضمان الوفاء بالالتزامات القانونية. تركز المفوضية الأسترالية للمؤسسات الخيرية والمنظمات غير الربحية على القضايا الخطيرة التي يمكن أن تضر بالثقة العامة، مثل الاحتيال أو غسيل الأموال، لذا يجب فهم المسؤوليات جيداً.

يتعلق **معيار الحوكمة الرابع** بضمان أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مناسبين لأدوارهم - وهؤلاء تسميهم المفوضية الأسترالية للمؤسسات الخيرية والمنظمات غير الربحية "الأشخاص المسؤولين".

هؤلاء هم أعضاء الهيئة الحاكمة الذين يتقاسمون مسؤولية إدارة المؤسسة الخيرية بشكل صحيح. يتعين على المؤسسة الخيرية التأكد من أهلية أعضاء مجلس إدارتها لإدارة المؤسسة. لذلك، ينبغي عليها مراجعة قائمتين عامتين - إحداهما صادرة عن مفوضية الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية ، وهي مفوضية حكومية أسترالية مستقلة، والأخرى عن المفوضية الأسترالية للمؤسسات الخيرية والمنظمات غير الربحية – قائمتان تُظهران الأشخاص غير المؤهلين لإدارة مؤسسة خيرية أو شركة. تُعرف هاتان القائمتان بسجلات الأشخاص غير المؤهلين. كما ينبغي على المؤسسة الخيرية أن تطلب من كل عضو في مجلس الإدارة التوقيع على نموذج يُفيد بأنهم غير مستبعدين. إذا تبيّن لاحقاً أن أحد أعضاء مجلس الإدارة غير مؤهل، فعلى المؤسسة الخيرية اتخاذ الإجراءات اللازمة لعزل ذلك الشخص من منصبه.

يتطلب **معيار الحوكمة 5** من الأشخاص المسؤولين فهم واتباع الواجبات الرئيسية.

وهذا يشمل بذل العناية اللازمة والتصرف بنزاهة وعدل بما يخدم مصالح المؤسسة الخيرية، وتجنب إساءة استخدام المنصب أو المعلومات، والإفصاح عن تضارب المصالح، وإدارة الشؤون المالية للمؤسسة الخيرية بمسؤولية، وضمان عدم استمرار المؤسسة الخيرية في العمل إذا أصبحت معسرة.

تعكس هذه الواجبات النزاهة الأساسية والمنطق السليم. ولتحقيق هذا المعيار، قد تُقدّم المؤسسة الخيرية التوجيه أو التدريب لأعضاء مجلس إدارتها، وتُحدّد واجباتهم في خطابات التعيين أو في ميثاق المجلس، وتُشجّع على ممارسات الاجتماعات الجيدة، وتُنشئ إجراءات بسيطة للإدارة المالية ومعالجة تضارب المصالح. كما يعني ذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة عند عدم الوفاء بالواجبات.

يتعلق **معيار الحوكمة السادس** ببرنامج التعويضات الوطني (National Redress Scheme)، وهو برنامج حكومي أسترالي أُنشئ استجابةً للمفوضية الملكية المعنية بالاستجابات المؤسسية للاعتداء الجنسي على الأطفال. ويقدم هذا البرنامج الدعم للأشخاص الذين تعرضوا للإساءة الجنسية المؤسسية على الأطفال .

إذا تم تحديد مؤسسة خيرية، أو يُحتمل تحديدها، في برنامج الاصلاح الوطني باعتبارها متورطة بالإساءة الجنسية المؤسسية على الأطفال ، فيجب عليها اتخاذ خطوات معقولة لتصبح مؤسسة غير حكومية مشاركة، عادةً في غضون ستة أشهر. يجب على المؤسسة الخيرية التعاون مع أي طلبات من البرنامج والبقاء فيه بعد انضمامها. يهدف هذا المعيار إلى الحفاظ على ثقة الجمهور والاطمئنان في القطاع الخيري.

عادات الحوكمة العملية

هناك عادات عملية تُسهّل الإدارة الرشيدة يوميًا.

تتمثل نقطة البداية الجيدة في تحديث وثيقة إدارة المؤسسة الخيرية والتأكد من أنها متاحة في سجل المؤسسات الخيرية التابع للمفوضية الأسترالية للمؤسسات الخيرية والمنظمات غير الربحية.

من المهم أيضاً ترسيخ مبدأ المساءلة في آلية عمل المؤسسة الخيرية. يشمل ذلك تسجيل محاضر اجتماعات واضحة، والشفافية في الشؤون المالية، والتواصل المفتوح مع الأعضاء.

يمكن للضوابط الداخلية البسيطة أن تمنع المشاكل قبل وقوعها، مثل وضع قواعد لكيفية الوصول إلى الحسابات المصرفية للمؤسسة الخيرية وكيفية إنفاق الأموال.

وأخيراً، فإن توفير التدريب المستمر يساعد مجلس الإدارة على البقاء واثقاً من مسؤولياته، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الشؤون المالية وتضارب المصالح.